

# مَسْأَلَتَانِ مِنْ كِتَابِ الْأَيْمَانِ لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ - صِنْعَةُ ابْنِ جُنَيْنٍ

تحقيق: د. محمد مهدي أحمد

قسم اللغة العربية - كلية التربية - أم درمان

## مقدمة:

مؤلف هذا الكتاب العالم اللغوي أبو الفتح عثمان بن جني، من أكابر علماء القرن الرابع الهجري وأبعدهم غوراً في مسائل اللغة والنحو والتصريف. ولد بالموصل، وبها أمضى صباه وشطراً من شبابه. وقد اختلفت كتب الطبقات والتراجم في تحديد تاريخ مولده، فمن قائل بأنه ولد قبل الثلاثين والثلاثمائة<sup>(١)</sup>، ومن ذهب بتاريخ مولده إلى قبل الثلاثمائة<sup>(٢)</sup>، ومن وضع مولده في سنة ٣٠٢ هـ/٩١٤ م<sup>(٣)</sup>. هذا وقد رجّح

---

(١) انظر: ابن النديم: الفهرست ١٣٤، ابن خلكان: وفیات ٢٤/٣، ياقوت: إرشاد ١٥: ٥، السيوطي: بغية الوعاة ١٣٢/٢، طاش كبري زاده: مفتاح السعادة ١١٤/١، كحالة: معجم المؤلفين: ٢٥١/٦.

(٢) ابن العماد: شذرات الذهب ١٤١/٣.

C.Brockelmann Gal, Suppl. i, p. 191; J. Pederson, Encyclopaedia of Islam, vol.ii (1927), p.373; vol.iii (1971), p.754.

(٣) أبو الفداء: المختصر ١٤٣/٢٠.

بعض الدارسين المحدثين أن يكون قد ولد في ٣٢٠هـ/٩٣٢م<sup>(٤)</sup>، إلا أن آخرين منهم قد ذهبوا إلى أنه ولد في ٣٢١هـ/٩٣٣م أو ٣٣٢هـ/٩٣٣م<sup>(٥)</sup>.

وقد تتلمذ ابن جني على شيخه أبي علي الفارسي، ولازمه في جلّه وترحاله، حتى خلفه في التصدر لتدريس النحو بمسجد بغداد، بعد وفاة شيخه ٣٧٧هـ/١٠٨٤م. وقد التقى ابن جني بأبي الطيب المتنبي في بلاط سيف الدولة بحلب، وقرأ عليه ديوانه، وحاوَره في بعض غوامضه ومشكلاته، وصنف كتاباً في شرح أبيات المعاني في شعره<sup>(٦)</sup>. ولابن جني كتاب آخر استقصى فيه شعر المتنبي واستوفاه وشرح مشكلاته فيه وفتح مقفلاته. وقد أسماه «الفسر»<sup>(٧)</sup>. وله سوى هذين كتاب في النقض على ابن وكيع التنيسي (٣٩٣هـ/١٠٠٣م) في شعر المتنبي وتخطئته<sup>(٨)</sup>، كما وعد أن يضع كتاباً يذكر فيه أحوال شعر المتنبي، وما اخترعه وابتدعه وما ثقله واتبعه، ويروى فيه كذلك فضله على من سبقه أو مساواته إياه أو نقصانه عنه<sup>(٩)</sup>.

وبعد حياة حافلة بالتأليف العديدة التي تناولت مباحث متنوعة في اللغة والنحو والتصريف والعروض والقراءات والأدب، توفي ابن جني لليلتين بقيتا من صفر سنة ٣٩٢هـ/١٥-١٦ يناير (كانون ثاني) سنة

---

(٤) انظر كتاب المقتضب لابن جني، تحقيق بروسر - مقدمة المحقق ص ٨. صالح فاضل السامرائي:

ابن جني النحوي ص ٤٠. حسام النعيمي: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ص ١٣.

(٥) النجار: مقدمة الخصائص ٩/١، حسين محمد شرف: مقدمة كتاب اللمع، لابن جني، ص ٥.

(٦) هذا الكتاب نشر في بغداد سنة ١٣٩٣/١٩٧٣، بتحقيق محسن غياض تحت عنوان: الفتح الوهبي على مشكلات المتنبي.

(٧) صدر الجزء الأول من هذا الشرح في بغداد سنة ١٣٩٠/١٩٧٠ بتحقيق صفاء خلوصي، ثم أتبعه بجزء آخر في سنة ١٣٩٨/١٩٧٨.

(٨) انظر: ياقوت: إرشاد ٣١/٥، البغدادي: هدية العارفين ٦٥٢/١.

(٩) ابن جني: الفسر، تحقيق محمد مهدي أحمد، (رسالة دكتوراه على الآلة الكاتبة)، ج ٢/٢٥٧.

١٠٠٢م<sup>(١٠)</sup> حيث دفن بالشونيزية ببغداد قرب قبر أبي علي الفارسي، إلا أنه ظل حيا - كشيخه - في تأليف الدارسين ورسائل النحويين ومحاورات اللغويين وأساليب الناثرين إلى يوم الناس هذا.

## وصف المخطوطات:

اعتمدت في تحقيق الرسالة على مخطوطتين:

١- نسخة داماد إبراهيم ٧٧٥/١. ويحتفظ معهد إحياء المخطوطات العربية بالقاهرة بمايكرو فلم لها تحت الرقم ٢٣٢ علم لغة<sup>(١١)</sup>. والرسالة في ثمانى ورقات، من ورقة (١٤٢ أ إلى ١٤٩ ب) من المجموعة التي يتصدرها كتاب «المجالس المذكورة للعلماء باللغة العربية سوى أهل الحديث والفقهاء» لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (٣٤٠هـ/٩٥١م)<sup>(١٢)</sup>. والمخطوطة تضم في ملحقاتها - فضلاً عما تقدم - رسائل أخريات، تفاصيلها على النحو التالي:

- مسائل من كلام تاج الدين بن الحسن الكندي، من ورقة ١٣٠ ب إلى ١٤٢ أ.  
- مسألة الأخبار، لأبي علي الفارسي (الورقات ١٥٠ أ - ١٥٢ أ)، وتليها أربع عشرة مسألة تشغل الورقات التالية حتى الورقة (١٦٩ أ)،

---

(١٠) هذا ما عليه من ترجموا لابن جني لاحقا عن سابق، وخالفهم في هذا ابن الأثير إذ جعل وفاته سنة ١٠٠٣/٣٩٣ (الكامل ٢١٩/٧). ونسب أسعد طلس (مجلة المجمع العلمي العربي، عدد ٣٠/١٩٠٠/ص ٤٥٦) إلى ابن الوردي (التاريخ ٣١٧/١) أنه توفي سنة ٩٩٩/٣٩٠. أما ابن أبي الدم (التاريخ الإسلامي) فقد جعل وفاته في سنة ٣٨٦/ ٩٩٦ (انظر:

M. Nadawi :Cat.of the Arabic and Persian MSS. in the Oriental Lib. at Bankipore, vol. viii,55.

(١١) انظر فؤاد سيد: فهرس المخطوطات، المصورة ج/٣٦٩.

(١٢) صدرت الطبعة الأولى لهذا الكتاب بتحقيق عبدالسلام هارون في الكويت ١٩٦٢ تحت عنوان: مجالس العلماء.

وهي مسائل منقولة من خط أبي الكرم المبارك بن فاخر بن محمد بن يعقوب النحوي (٥٠٠هـ/١٠٠٦م) اختارها من جملة تعاليق لشيخه أبي الفتح عبدالواحد بن الحسين بن أحمد بن عثمان بن شيصا المقرئ<sup>(١٣)</sup>.

- فصل من إملاء علي بن عيسى الربيعي. (الورقات ١٦٩ أ- ١٧٠ ب).

- مسألة من كلام أبي الفتح عثمان بن جني (من الورقة ١٧٠ ب حتى الورقة ١٧١ أ)، وهي نهاية المخطوطة.

وقد اعتمدت هذه النسخة أصلاً، وأشارت إليها في هوامش التحقيق بالأم، وبينت بدايات أوراقها بالخط المائل (/) داخل النص، مشيراً إلى أرقامها قبالتها في الهامش الأيسر، وهي مخطوطة بخط نسخ جميل، مضبوطة بالشكل. وقد فرغ ناسخها - الذي لم يشأ أن يقيد اسمه - من نسخها، في العاشر من شوال سنة ٨٨١هـ. وتحتوي الصفحة الواحدة على ١٣ سطراً، وفي السطر الواحد عشر كلمات تقريباً.

وتبدأ رسالة ابن جني هذه في المخطوط من السطر الثامن من اللوحة (١٤٢ أ) دون فاصل لها من رسالة الكندي التي قبلها. أما العنوان الذي يتصدر الأسطر التي تليه فهو كما يلي: «مسألة من كلام أبي الفتح عثمان ابن جني على مسألة مشكلة من كلام محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة في كتاب الأيمان».

---

(١٣) نشر علي جابر المنصوري مسألة الأخبار والمسائل الملحقة بها ناسباً إياها كلها لأبي علي الفارسي في المورد، مجلد ٧ عدد ٣، (١٩٧٨/١٣٩٨). انظر رأي عبدالفتاح شليبي في نسبة هذه المسائل للفارسي في كتابه «أبو علي الفارسي: حياته ومكانته بين أئمة العربية». الخ، ص ٥٦٤-٥٦٩. وراجع أيضاً مقالا بعنوان أقسام الأخبار لأبي علي الفارسي: نظرة في تحديد مادته وتحقيق نسبته (مجلة دراسات/الجامعة الأردنية، المجلد ٦ عدد ١/١٩٧٩). وانظر كذلك المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي، تحقيق إسماعيل أحمد عمارة، مقدمة التحقيق، ص ٦.

وعلى الهامش الأيسر تظهر عبارة: «في الجامع»، ولعلها حاشية تشير إلى أن المسألة موضع البحث، تقع في باب الأيمان من كتاب «الجامع» للشيباني، فله: الجامع الكبير والصغير، وكلاهما في فروع الفقه الحنفي، والاحتجاج على مالك<sup>(١٤)</sup>. وقد ذكر ابن النديم بين كتب الشيباني كتاب الأيمان والندور والكفارات<sup>(١٥)</sup>.

هذا وقد وقفت على مسائل في الفصل المسمى بـ «كتاب الأيمان» من كتاب الأصل لمحمد بن الحسن شبيهة بهذه المسألة، ولكنها ليست إياها حرفاً بحرف<sup>(١٦)</sup>.

٢- نسخة الفاتيكان. وقد أشرت إليها بالحرف (ف) اختصاراً، وهي مودعة بمكتبة الفاتيكان تحت الرقم ١/٣٢<sup>(١٧)</sup>، وتقع في ثنائي ورقات متوسطة، مكتوبة بخط النسخ المعتاد، مضبوطة بالشكل، وكل صفحة تحوي خمسة عشر سطراً، يتراوح عدد الكلمات في السطر الواحد بين ٧-١١ كلمة.

ويقع الكتاب ضمن مجموع، كما هو واضح من ترقيم الصفحات المتبع فيه، وهو على نمطين كلاهما حديث وبالأعداد الإفرنجية. وقد وضعت هذه الأرقام - في أحد الترقيمين - على أوجه الأوراق في أعلاها في الجانب الأيسر، حيث يبدأ من الرقم ٦٣.

---

(١٤) انظر: ابن حجر: لسان الميزان: ١٢١/٥-١٢٢. أما الفقيه صاحب أبي حنيفة فهو أبو عبدالله محمد ابن الحسن بن فرقد مولى بني شيبان، ولد بواسط سنة ٧٤٩/١٣٢ ونشأ بالكوفة. جالس أبا حنيفة النعمان سنين وتفقّه على أبي يوسف وسمع الحديث من الثوري والأوزاعي ومالك وغيرهم حتى صار من بحور العلم والفقه. توفي بالري سنة ٨٠٤/١٨٩. انظر أيضاً كحالة: معجم المؤلفين: ٢٠٨/٩.

(١٥) انظر الفهرست: ص ٣٠٢.

(١٦) راجع كتاب الأصل للشيباني، بتحقيق أبي الوفاء الأفعاني، ج ٣/١٦٧-٣٠٦.

(١٧) Levi Della Vida, 'Manoscritti Arabi Islamici della Biblioteca vaticana' p. 281, A ppendice 32/1.

أما الترقيم الآخر، فقد استخدمت فيه آلة ترقيم، وضعت الأرقام في أسفل أوجه اللوحات على الجانب الأيسر أيضاً، وتحمل صفحة العنوان الرقم ٧٦. وبهذا فالكتاب في أصله خالٍ من الترقيم أو التصنيف.

وقد راعيت في تحقيق الكتاب الترقيمين مثبتاً كليهما، فوضعت الأعلى منها أولاً، ثم أتبعته بخط فاصلٍ في أسفله أضع تحته الترقيم الآخر هكذا: (٦٣/أ ٧٦ أ) داخل النص المحقق. أما عنوان الرسالة فقد وضع في أعلى الصفحة الأولى موزعاً على النحو التالي:

### مسألتان من كتاب الأيمان لمحمد بن الحسن صنعة أبي الفتح عثمان بن جني النحوي

وتتلو العنوان مباشرة عبارة: «وفيه ذكاة الجنين ذكاة أمه أيضاً له». ولعل الإشارة تتعلق بالرسالة التي تتبع هذه في المجموع، والمخطوط غفل من اسم الناسخ، أو تاريخ النسخ. هذا وقد أفدت منها في المقابلة وتصحيح النص في مواضع كثيرة.

#### الكتاب: عنوانه ونسبته وموضوعه

أما عنوان الرسالة فليس من الميسور التحقق منه. وقد اختلف سرده في المخطوطتين اللتين اعتمدناهما في التحقيق، ولا أعرف نسخة عداهما. وليس هناك ما نجزم به أن ما ساقه ابن جني من كتاب الأيمان للنظر فيه مسألتان لا مسألة واحدة، لاسيما وقد اتفقت المخطوطتان في إيراد عبارة (تمت المسألة) في آخر الرسالة، كما وردت كلمة مسألة في مواضع أخرى منها.

يضاف إلى هذا أن الكتاب لم يرد له ذكر في إجازة المؤلف لأبي عبدالله الحسين بن أحمد بن نصر في ٣٨٤/٩٩٤، ولا في إضافات ياقوت<sup>(١٨)</sup> كما أغفلت الإشارة إليه كتب الطبقات التي ترجمت لابن جني. ويرجع الفضل في التنويه به إلى كارل بروكلمان<sup>(١٩)</sup>. ولما كان العنوان في النسخة الأم يجري على نسق يفصل فحوى الرسالة تفصيلاً لم أجد له شبيهاً في عناونات كتب ورسائل ابن جني البتة، فقد كنت ميالاً إلى إثبات العنوان كما جاء في مخطوطة الفاتيكان. ووددت لو كانت كلمة «مسألتان» موضوعة بدلاً عن «مسألة» لظني أن الأخيرة أقرب إلى الصدق فيما نحن فيه.

أما نسبة الرسالة إلى ابن جني، فالشواهد عليها أذهب في الدلالة على نحو لا يرد، فقد افتتحها بـ «قال أبو الفتح [عثمان بن جني]»<sup>(٢٠)</sup>، وأشار فيها إلى شيخه أبي علي الفارسي<sup>(٢١)</sup> كدأبه في تأليفه، وأحال في مواضع منها إلى كتابيه: سر صناعة الإعراب<sup>(٢٢)</sup> و المعرب في تفسير القوافي عن أبي الحسن الأخفش<sup>(٢٣)</sup>. هذا فضلاً عن أسلوبه الذي لا يكاد من وقف على بعض كتبه يخطئه.

وابن جني في رسالته يسعى للتدليل على أن الفتاوى الفقهية المتعلقة بالأيان، مسوقة على كلام النحاة في الشرط وجوابه من أبواب النحو، فكل واحد من الشرط والقسم يستدعي جواباً.

---

(١٨) انظر: ياقوت: إرشاد: ٣١-٢٩/٥.

(١٩) C.Brocklemann, GAL, Suppl. i, p. 192.

(٢٠) انظر النص المحقق، لوحة ١٤٢أ.

(٢١) اللوحات ١٤٢ب، ١٤٤ب، ١٤٥أ من النص.

(٢٢) اللوحة ١٤٣أ.

(٢٣) اللوحة ١٤٦ب، وقد أشار ابن جني إلى هذا الكتاب في الخصائص: ٨٤/١، ٩٩/٢، التمام في تفسير أشعار هذيل، ص ٤٣، ١٢٥، ١٨٦. كما ذكره كثيرون ممن ترجموا لابن جني لا ننقل الهوامش بذكرهم.

والصلة بين النحو والعلوم الفقهية قديمة، فقد حكى أبو جعفر الطبري قال: سمعت [أبا عمر صالح بن إسحاق] الجرمي يقول: أنا مذ ثلاثون [سنة] أفقي الناس في الفقه من كتاب سيبويه. قال: فحدثت به محمد بن يزيد على وجه التعجب والإنكار، فقال: «أنا سمعت الجرمي يقول هذا - وأوماً بيديه إلى أذنيه، وذلك أن أبا عمر الجرمي كان صاحب حديث، فلما علم كتاب سيبويه، تفقه في الحديث، إذ كان كتاب سيبويه يتعلم منه النظر والتفتيش»<sup>(٢٤)</sup>.

ولعل كتاب «الإيضاح في علل النحو» لأبي القاسم الزجاجي يلقي بعض الضوء على تلك الصلة المبكرة بين النحو وغيره من العلوم كالفقه والكلام والفلسفة. هذا وابن جني نفسه قد عقد باباً في الخصائص في ذكر علل العربية: أكلامية هي، أم فقهية؟<sup>(٢٥)</sup> ويسوق كذلك بحثاً مستعاراً في العربية من أصول الفقه، وهو باب تخصيص العلل، أشار فيه إلى كتب محمد بن الحسن الشيباني، وأن النحاة ينتزعون منها العلل، «لأنهم يجدونها مشورة في أثناء كلامه، فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق»<sup>(٢٦)</sup>.

ولقد استمر الحال بعد هؤلاء، فقد صنف كمال الدين بن الأنباري (ت ٥٧٧هـ/١١٨١م) كتاباً أسماه: «لمع الأدلة في أصول النحو» ليكون للنحو بمثابة علم الأصول في الفقه. وتبعه جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ/١٥٠٥م) بكتاب: «الاقتراح في علم أصول النحو» حيث رتب على نحو أصول الفقه في الأبواب والفصول والتراجم<sup>(٢٧)</sup>.

هذا، والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه، وهو المستعان، وعليه التكلان.

(٢٤) انظر سيبويه: الكتاب (بتحقيق هارون) ج ١/٦٥.

(٢٥) ابن جني: الخصائص ٤٨/١ وما بعدها.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٦٣.

(٢٧) انظر سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص ١٠٠ وما بعدها.



مَسَلَتَانِ مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ  
لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ  
سَعَةَ أَوَّلَى الْقَمَحِ ثَمَانِينَ حَتَّى الْخَوِي  
وَيَمِ ذَكَاءُ الْحَيْنِ ذَكَاءُ أَيْمٍ  
أَبْنَاءُ

● صفحة العنوان من مخطوطة الفاتيكاني

الشيء وجوابه لا اله الا الله الصلوة على محمد وآله  
 آتوا ابي النعمان صاحب دارم وملكهم بغيره

الروضة

آتي ولا يفتنهم ولا يفسدكم منهم صاحب دارم الروضة  
 الجلاء الا في الدنيا الا حسرتي عليها فلذلك لم يفتنهم  
 الطهرين كتاب الامان ه  
 ومثلكم صدور العولية فاعينهم هذا الفصل ثم تورد

ه

الى الفتوى باذنه ه  
 احب ان العرب اجرت الفعل والناس على الجبر  
 الواحد في كثير من حكمهم العربية ه ثم في ذلك  
 بايدهم النص الثابت النافذ على ما ذكره هو ليدركهم  
 فالتساوي في ما كنت فيه ليست الا في القيل والقال  
 التاثير النافذ ولو كانت لك تثير في النص لما كان في  
 بالسلامة والافاضة كروية ما لا قامت ركبته  
 فلما ارحب ذلك ثبت ان ما كان في انما يجب ان يكون

الى  
 ولا يفتنهم ولا يفسدكم منهم صاحب دارم  
 تلاك ابو عبد الله محمد بن الحسن في كتاب الامان  
 لو قال آتي يفتنهم من ذلك فهو مفسدوا جميعهم  
 معكم اكلهم ه

قالا  
 فترب واحد من يفتنهم عن ذلك العبد فان مرتب  
 غير من يفتنهم لم يفتن غير الاول ومن ه  
 قال ابو الفتح عثمان بن جني ان من  
 المسألة فتوى القميه مسوق على كلام الخوري في كتاب  
 يظهر سبيل الامان ه

قالا  
 ابو علي الخوري في كتابه في  
 الكتاب كتاب الامان وانما هو شرط وجب ان يفتن كل واحد من  
 الشرط وجب ان يفتن مسوقه بعد اخرى كما ان التسم وتاثيره  
 جعلمان معقودا واحدا هما بالآخر وهو كتابا في  
 بينهم الله عزنا انما فلا ولا اله الا الله وحده واحد جللي

● الورقة الأولى من مخطوطة الفاتيكاني

قوله في حكم المذکور قال الله سبحانه خلق الإنسان متعياً خلق من  
 ماء ذافق وقال \_\_\_\_\_ خلق الإنسان من كل  
 ولقد خلقنا الإنسان وقال سبحانه له فيها بالغدوة والامال  
 رجال أي سبحانه له رجال فذلك المحدث كلفاً في حكم الملائكة  
 ومثله لئلا يزيد ضارب لضومته كانه قال  
 لئلا ضارب فكذلك قال أي عبيدي ضربة ضارب  
 فهو حر فصار كما تزي ليس من اسماء العموم فوجب  
 تخصيص الفعل فلم يحرك الا الاول فاعرفه هـ

تمت المسئلة

والحمد لله وحده وصلواته  
 على نبيه محمد خير خلقه وعلى آله  
 وصحبه وعترته الطاهرين  
 وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين  
 وحسبنا الله ونعم الوكيل هـ

وبالله التوفيق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وبه توفيقى<sup>(١)</sup>

قال [أبو عبد الله]<sup>(٢)</sup> محمد بن الحسن [بن فرقد الشيباني في كتاب الأيمان]<sup>(٣)</sup>: إن<sup>(٤)</sup> قال أي عبيدي ضربك فهو حر، فضربوا<sup>(٥)</sup> جميعهم عتقوا كلهم<sup>(٦)</sup> ولو قال: أي عبيدي ضربته فهو حر فضرب واحدا من عبيده، عتق ذلك العبد، فإن ضرب غيره من بعده منهم، لم يعتق غير الأول وحده.

قال أبو الفتح<sup>(٧)</sup>: الجواب<sup>(٨)</sup>: اعلم [١٤٢ ب] أن هذه المسألة فتوى الفقيه فيها<sup>(٩)</sup> مسوق على كلام النحوي عليها<sup>(١٠)</sup>، وكذلك معظم مسائل الأيمان<sup>(١١)</sup>.

قال أبو علي<sup>(١٢)</sup>: إنها<sup>(١٣)</sup> سَمِيَ محمد هذا الكتاب كتاب الأيمان، وإنما هو شرط وجزاء، من حيث كان كل واحد من الشرط وجوابه، جملة معقودة بجملة أخرى، كما أن القسم وجوابه جملتان معقودة إحداهما بصاحبتهما<sup>(١٤)</sup>. وهو كما ذكر. ألا<sup>(١٥)</sup> ترى أنك إذا قلت: إن قام زيد جلس

(١) زيادة من ف.

(٢) زيادة من ف.

(٣) زيادة من ف.

(٤) ف: لو.

(٥) في النسخة الأم: فضربه.

(٦) ف: + قال.

(٧) ف: + عثمان بن جني.

(٨) ساقطة في ف.

(٩) ساقطة في ف.

(١٠) ساقطة في ف.

(١١) في النسخة الأم: الإيمان (كذا) في هذا الموضع وغيره غالبا.

(١٢) ف: + النحوي.

(١٣) ف: وانها.

(١٤) ف: بالآخرى.

(١٥) ساقطة في ف.

عمرو، فقولك: قام زيد جملة، غير أن حرف الشرط عقدها بقولك: جلس عمرو، وهو جملة أخرى، وكذلك قولك في القسم: أقسم بالله، لا يقوم زيد. جملتان. الأولى منهما قولك: أقسم، والأخرى قولك: لا يقوم زيد، وكذلك قولك: والله لقد كان كذا، أصله أقسم أو أحلف بالله، ثم حذف الفعل وفاعله، وهو الجملة الأولى لعلم المخاطب بذلك، وجعل المقسم به<sup>(١٥)</sup> وهو الله سبحانه<sup>(١٦)</sup> عنواناً لها ودليلاً<sup>(١٧)</sup> عليها، وما<sup>(١٨)</sup> يحذف<sup>(١٩)</sup> لقيام الدليل عليه جار عندنا مجرى الملفوظ به، وكذلك أيضاً حذف<sup>(٢٠)</sup> إحدى جملتي (٦٤ أ/ ٧٧ أ) الشرط [١٤٣] وجزائه<sup>(٢١)</sup> لدلالة الكلام عليها نحو قوله<sup>(٢٢)</sup>:

أَقِمْوْا بَنِي النُّعْمَانِ عَنَّا صُدُورَكُمْ  
وَالْأَ<sup>(٢٣)</sup> تَقِمْوْا صَاغِرِينَ الرُّؤُوسَا  
أي: وإلا تقيموا صدوركم تقيموا صاغيرين الرؤوس، فحذف الجملة الأولى لدلالة الأخرى عليها، فلذلك سمي محمد هذا<sup>(٢٤)</sup> الطريق كتاب الأيمان. ولنقدم<sup>(٢٥)</sup> صدرًا من القول على قاعدة هذا الفصل، ثم نعد<sup>(٢٦)</sup> إلى الفتوى فيه<sup>(٢٧)</sup> بإذن الله جل وعز<sup>(٢٨)</sup>

(١٦) ف: ويبقى اسم الله.

(١٧) ف: ودلالة.

(١٨) ف: و.

(١٩) ساقطة في ف.

(٢٠) ف: وجوابه.

(٢١) البيت ليزيد بن الحذاق الشني. وهو من شواهد العروضيين للضرب الثالث من الطويل. انظر العقد الفريد ٤٧٨/٥، التبريزي: الوافي في العروض ص ٣٩، المفضليات ص ٢٩٨ (٩/٧٩)

(٢٢) ف: وإن لا.

(٢٣) ف: رؤوسكم.

(٢٤) ف: هذا.

(٢٥) ف: ونقدم.

(٢٦) ف: نعود.

(٢٧) ساقطة في ف.

(٢٨) ساقطة في ف.

اعلم أن العرب قد<sup>(٢٩)</sup> أجرت الفعل والفاعل 'جميعاً مجرى'<sup>(٣٠)</sup> الجزء في كثير من أحكام<sup>(٣١)</sup> العربية، 'وقد دللنا على شدة امتزاج الفعل بفاعله في كتابنا الموسوم بسر صناعة الإعراب من بضعة عشر وجهاً، ولنذكر هنا منها ما لا بد منه'<sup>(٣٢)</sup>.

فمن ذلك تأنيثهم الفعل لتأنيث الفاعل، وتذكيرهم إياه لتذكيره، 'ألا ترى إلى قولهم: قام زيد وقامت هند'<sup>(٣٣)</sup>، فالتاء في قامت هنا<sup>(٣٤)</sup> ليست لتأنيث الفعل، وإنما هي لتأنيث الفاعل<sup>(٣٥)</sup> ويدل على ذلك أنه لو أريد بها تأنيث الفعل نفسه لا فاعله، لجاز: قامت زيد [١٤٣ ب] وانطلقت أبوك وجلست غلامك. فلما امتنع هذا ونحوه عنهم البتة وشاع واطرد في نحو قامت جمل، وانصرفت هند، وذهبت جاريتك، بأن به ما أردناه. وإذا كان كذلك، وقد<sup>(٣٥)</sup> ثبت أن علم التأنيث إنما يجب أن يكون (٦٤ ب/ ٧٧ ب) في<sup>(٣٦)</sup> نفس اللفظ الدال على المعنى المؤنث نحو: قائمة وجالسة وظريفة<sup>(٣٧)</sup> بوجود<sup>(٣٨)</sup> علم التأنيث في نفس حروف الفعل، 'وإنما المراد<sup>(٣٩)</sup> به نفس الفاعل 'أقوى دليل'<sup>(٤٠)</sup> على شدة<sup>(٤١)</sup> امتزاج الفعل بفاعله، 'وانصياغه به'<sup>(٤٢)</sup>.

(٢٩) ساقطة في ف.

(٣٠) ف: مجرى.

(٣١) ف: أحكامهم.

(٣٢) ساقطة في ف.

(٣٣) ساقطة في ف.

(٣٤) ف: هند.

(٣٥) ف: ولو كانت لتأنيث الفعل لجاز أن يأتي بالعلامة والفاعل مذكر وكنت قائلاً: قامت زيد. فلما لم يجوز ذلك.

(٣٦) ساقطة في ف.

(٣٧) ساقطة في ف.

(٣٨) ف: فوجود.

(٣٩) ف: والمراد.

(٤٠) ف: دليل.

(٤١) ساقطة في ف.

(٤٢) ساقطة في ف.

ومنه قولهم: زيد ظننت قائم<sup>(٤٣)</sup> إذا ألغيت ظننت، وإنما الملغى في كلام العرب الحرف أو الفعل. فالحرف في نحو قول الله<sup>(٤٤)</sup> تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾<sup>(٤٦)</sup> أي فبنقضهم، و﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾<sup>(٤٧)</sup>، أي عن قليل، و: ﴿مِمَّا خَطِيئَتُهُمْ﴾<sup>(٤٨)</sup> أي من خطيئاتهم<sup>(٤٩)</sup>. وقولهم<sup>(٥٠)</sup>: ليس زيد بخائن، أي خائناً<sup>(٥١)</sup>، وقوله<sup>(٥٢)</sup>: وما بالربع من أحد<sup>(٥٣)</sup> أي أحد<sup>(٥٤)</sup>.

والفعل نحو قولهم<sup>(٥٥)</sup>: زيد ظننت جالس<sup>(٥٦)</sup>، أي زيد جالس<sup>(٥٧)</sup> في ظني [فألغيت ظننت كما يلغى الظرف، هو في قولك: في ظني]<sup>(٥٨)</sup>.

فأما الاسم فليس مما يلغى، وقد تراههم كيف ألغوا ظننت، وفيه [١٤٤ أ] الاسم الفاعل، وهو التاء، ولولا<sup>(٥٩)</sup> قوة امتزاجه<sup>(٦٠)</sup> به وكونه كأحد أجزائه، لما جاز إلغاؤه، ومن شرط الأسماء ألا تلغى وعليه بيت الكتاب<sup>(٦١)</sup>:

(٤٣) ف: قائماً.

(٤٤) ف: قوله.

(٤٥) ساقطة في ف.

(٤٦) سورة النساء: الآية: ١٥٥، المائدة: الآية ١٣.

(٤٧) سورة المؤمنون: الآية ٤٠ ف: + ليصبحن نادمين.

(٤٨) سورة نوح: الآية ٢٥.

(٤٩) ساقطة في ف.

(٥٠) ساقطة في ف.

(٥١) ف: بقائم.

(٥٢) ف: و.

(٥٣) لنابغة بني ذبيان من معلقته، وقامه: وقفت فيها أصيلاً أسألها: عيت جواباً. انظر ديوانه ص

١٤ (٢/١)، سيبويه: ٣٦٤/١، الخزائن: ١٢٦/٢، العيني: ٥٧٩/٤، هارون: معجم شواهد

العربية: ١١٨/١.

(٥٤) ساقطة في ف.

(٥٥) ساقطة في ف.

(٥٦) ف: قائم.

(٥٧) ف: قائم.

(٥٨) زيادة من ف.

(٥٩) ف: فلولا.

(٦٠) ف: اختلاطه.

(٦١) ف: وأنشد سيبويه.

فَكَيْفَ إِذَا رَأَيْتَ دِيَارَ قَوْمٍ<sup>(٦٢)</sup>  
وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامٍ<sup>(٦٣)</sup>  
أي: وجيران كرام لنا، وكانوا<sup>(٦٤)</sup> عند صاحب الكتاب<sup>(٦٤)</sup> لغو، وفيه الواو  
وهي<sup>(٦٥)</sup> فاعله<sup>(٦٦)</sup>. فأما خلاف أبي العباس في ذلك له، فساقط عنه، وقد  
دللنا عليه فيما قبل فلندعه هنا خوف الإطالة<sup>(٦٦)</sup>.

ومنه<sup>(٦٧)</sup> ما حكاه<sup>(٦٨)</sup> (٦٥/أ ٧٨/أ) محمد بن حبيب من (قول  
العرب<sup>(٦٩)</sup>): لا تحبذه بما لا ينفعه، أي لا تقل له حبذا أنت. واشتقاقه<sup>(٧٠)</sup>  
من حب - (وهو الفعل)<sup>(٧١)</sup>، وإذا - وهو الفاعل - جميعا كما يشتق من الجزء  
الواحد نحو: قطع من القطع، وكسر من الكسر، [فهذا]<sup>(٧٢)</sup> يؤكد<sup>(٧٢)</sup> ما  
قدمناه من شدة<sup>(٧٣)</sup> اتصال الفعل بالفاعل.

ومنه قولهم<sup>(٧٤)</sup>: هما يضربان ويضربون وتضربين، فالنون علم الرفع.  
وعلم الإعراب إنما يأتي لصيق<sup>(٧٥)</sup> إعرابه كضمة الباء من يضرب،

(٦٢) ساقطة في ف.

(٦٣) سيبويه: ٢٨٩/١، الخزانة: ٣٧/٤، العيني: ٤٢/٢، هارون: معجم شواهد العربية:  
٣٧٠/١، والبييت للفرزدق، انظر ديوانه: ٢٩٠/٢. والرواية في ف: كانوا كرام.

(٦٤) ف: عنده.

(٦٥) ساقطة في ف.

(٦٦) ساقطة في ف.

(٦٧) انظر سر الصناعة: ٢٢٨:١.

(٦٨) ف: وحكى.

(٦٩) ساقطة في ف.

(٧٠) ف: فاشتق.

(٧١) ف: الذي هو فعل.

(٧٢) زيادة من ف.

(٧٣) ف: شدة.

(٧٤) انظر سر الصناعة: ٢٢٧/١.

(٧٥) ف: حرفه.



(٧٦) والفتحة في القاف من لن ينطلق (٧٦)، وإنما النون هنا (٧٧) بعد (الف) يضربان، وواو يضربون [١٤٤ ب] وياء تضربين، وكل واحد من هذه الأحرف الثلاثة في هذه الأمثلة إنما (٧٨) هي ضمير الفاعل، فلو لم تجر (٧٩) مجرى بعض أجزاء الفعل منه لما جاز أن يُبَاشَر بها الفاعل، وهو غير الفعل، لا بل دل جوارُ النون للألف في تفعّلان على أنها جارية مجرى ضمة الجيم في جوارها لها نحو: يُنَجِّج. وهذا الموضع لأبي علي، وما قبله لي. ولأصحابنا فيه (٨٠) غير هذا، (ولي أنا فيه أربعة دلائل غير ما قدمت ذكره (٨١)).

وهذا كله يشهد بما (٨٢) أسلفناه من ذكر قوة اتصال (الفعل) (٨٣) بفاعله (٨٣)، فكما (٨٤) أن الفاعل إذا كان مؤنثاً، أنث له الفعل (نحو: قامت هند وجلست جل)، وكذلك (٨٥) إذا كان الفاعل شائعاً، شاع الفعل معه (٦٥/٧٨ ب)، وإذا كان مخصوصاً خص الفعل معه (٨٧). ألا تراك إذا خصصت الفاعل فقلت: (٨٨) إن قام زيد فله درهم، لم يستحق بهذا (٨٩) الفعل أكثر من درهم واحد. ولو قلت: من قام فله درهم شاع هذا (٩٠)

(٧٦) ساقطة في ف.

(٧٧) ف: ها هنا جاءت.

(٧٨) ساقطة في ف.

(٧٩) ف: يجز.

(٨٠) ساقطة في ف.

(٨١) ساقطة في ف.

(٨٢) ف: لما.

(٨٣) ف: الفاعل بفعله.

(٨٤) ف: كما.

(٨٥) ساقطة في ف.

(٨٦) ف: فكذلك.

(٨٧) ساقطة في ف.

(٨٨) ف: قلت.

(٨٩) ف: هذا.

(٩٠) ف: بهذا.

الفعل لشياع<sup>(٩١)</sup> فاعله، فصار لكل إنسان قام درهم.

وكذلك: إن قام أحد فله درهم، وأي رجل قام [١٤٥ أ] فله دينار<sup>(٩٢)</sup> الحديث واحد، أفلا ترى إلى شياع الفعل لشياع<sup>(٩٣)</sup> فاعله، فتأنيثه<sup>(٩٤)</sup> لتأنيثه، وتذكيره لتذكيره، وسبب ذلك كله، 'وغيره إنما هو'<sup>(٩٥)</sup> شدة التباسه 'وانصياغه بأحكامه'<sup>(٩٦)</sup> وليس كذلك المفعول 'ولا قريباً منه'<sup>(٩٧)</sup>، ألا تراه<sup>(٩٨)</sup> قد<sup>(٩٩)</sup> يستغني 'الفعل عنه'<sup>(١)</sup> (بفاعله، نحو: ضرب زيد، وأكل عمرو، وشرب جعفر، فتحذف المفعول)<sup>(٢)</sup>، (لأن منه بدا<sup>(٣)</sup> . 'ولا تذكر مضروباً، ولا مأكولاً ولا مشروباً'<sup>(٤)</sup>، قال الله تعالى: ﴿وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾<sup>(٥)</sup>، 'أي وأوتيت من كل شيء شيئاً. قال الحطيئة: أنشدنا أبو علي:<sup>(٦)</sup>

مُنْعَمَةٌ تَصُونُ إِلَيْكَ مِنْهَا

كَصَوْنِكَ مِنْ رِءَاءِ شَرْعَبِيٍّ

أي تصون الحديث<sup>(٦)</sup>.

(٩١) ف: شياع.

(٩٢) ف: درهم.

(٩٣) ف: بشياع.

(٩٤) ف: كتأنيثه.

(٩٥) ساقطة في ف.

(٩٦) ف: به.

(٩٧) ساقطة في ف.

(٩٨) ف: ترى.

(٩٩) ف: أن الفعل.

(١) ساقطة في ف.

(٢) ساقطة في ف.

(٣) ف: لأن من الفعل بد.

(٤) ساقطة في ف.

(٥) سورة النمل: الآية ٢٣. ف: وأوتيت من كل شيء شيئاً.

(٦) ساقطة في ف.

(٧) انظر ديوانه ص ٣٥ (٦/٧)، هارون، معجم شواهد العربية: ٤٢٩/١.

نعم<sup>(٨)</sup>، وكثير من الأفعال لا مفعول 'فيه معه'<sup>(٩)</sup> البتة، 'أعني غير المتعدى نحو: قام زيد، وجلس عمرو'<sup>(١٠)</sup> ولا فعل إلا وله فاعل، مظهر أو مضمَر. فإن قلت: 'أنت وحذاق أصحابك قد ذهبتُم'<sup>(١١)</sup> إلى أن ضربا من الفعل قد يعرى من الفاعل 'مظهرا أو مضمرا'<sup>(١٢)</sup> / [١٤٥ ب] وذلك نحو قولهم: قلما يقوم زيد، وطالما زارنا محمد وكثُر ما تقولُنْ<sup>(١٣)</sup> ذاك<sup>(١٤)</sup>. هذه<sup>(١٥)</sup> الأفعال الثلاثة عندكم لا فاعل لها، فهذا ضرب من استغناء الفعل عن الفاعل (٦٦ أ/ ٧٩ أ) كاستغنائه عن المفعول.

قيل هذه الأفعال لو كانت مبقاة على 'أحوالها وأوضاعها'<sup>(١٦)</sup> الأول، لما عُدِمَت فاعليها، لكن عرض أمر نقض ما كانت عليه ومحققة به، وذلك أن ما هذه التي وصلت بها كفتها عن 'اقتضاء الفاعل'<sup>(١٧)</sup> وصيغت معها مصلحة لها لاقتضاءها الأفعال، وإن كانت قبل اتصالها بها موضوعة على تقاضيتها الأسماء. ولذلك نظائر في كلامهم<sup>(١٨)</sup>، منها أن رُبَّ حرف جر 'متقاضٍ الاسم'<sup>(١٩)</sup> نحو: رب رجل لقيتُ، 'ورب غلام اشتريت'<sup>(٢٠)</sup>، فإذا وُصِلَتْ بها [ما]<sup>(٢١)</sup> هذه الكافة هيأتها للأفعال البتة دون الأسماء، نحو

(٨) ساقطة في ف.

(٩) ف: به معها.

(١٠) ساقطة في ف.

(١١) ف: فأنتم ذهبتُم.

(١٢) ساقطة في ف.

(١٣) ف: تقول.

(١٤) ف: ذلك.

(١٥) ف: وهذه.

(١٦) ف: أوضاعها وأحوالها.

(١٧) اتصالها بالفاعل.

(١٨) ف: + كثيرة.

(١٩) يتقاضى الاسم.

(٢٠) ساقطة في ف.

(٢١) زيادة من ف.

قوله 'عز اسمه' <sup>(٢٢-)</sup>: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ <sup>(٢٣)</sup>، فكما <sup>(٢٤)</sup> أن رب هنا حرف جر، قد كُف عن اقتضائه الاسم الذي كان يحجره للتركيب الحادث فيه مع ما <sup>(٢٥)</sup>، كذلك قلما يقوم زيد <sup>(٢٦)</sup> فعل دخلت عليه ما فكفته عن اقتضائه [١٤٦ أ] الفاعل وهيأته للفعل البتة، وكذلك <sup>(٢٧)</sup> ما ذهب [إليه] <sup>(٢٨)</sup> سيبويه في قول الشاعر <sup>(٢٩)</sup> (٦٦ ب/ ٧٩ ب):

صَدَدَتْ فَأَطْوَلَتْ <sup>(٣٠)</sup> الصُّدُودَ وَقَلَّمَا

وصالٌ على طولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

إلى أن وصال مرفوع بفعل مضمر يفسره قوله 'من بعد' <sup>(٣١-)</sup>: يدوم، وتقديره عنده: وقلما يدوم وصال، فلما أضمره فسر به بقوله: يدوم <sup>(٣٢-)</sup> هذه الظاهرة.

أفلا تراه <sup>(٣٣)</sup> كيف جعله بلحاق ما له مختصا بالفعل اختصاص حرف الشرط <sup>(٣٤)</sup> في نحو <sup>(٣٥)</sup> قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنْ أَمْرُؤًا هَلَكَ﴾ <sup>(٣٦)</sup>، أي: إن هلك امرؤ <sup>(٣٧)</sup>، و: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ <sup>(٣٨)</sup>، أي: إذا انشقت السماء،

(٢٢) ف: تعالى.

(٢٣) سورة الحجر: الآية ٢.

(٢٤) ف: وكما.

(٢٥) ف: رب.

(٢٦) ف: + فقل (في الهامش).

(٢٧) التصحيح من ف، الأم: ولذلك.

(٢٨) زيادة من ف.

(٢٩) هو المرار الفقعسي، وينسب البيت لعمر بن أبي ربيعة، انظر الكتاب: ١٢/١، ٤٥٩، الخزائن:

٢٨٩/٤، ملحقات ديوان عمر ص ٥٠٢، هارون معجم شواهد العربية: ٣٤٣/١.

(٣٠) ف: فأطلت.

(٣١) ساقطة في ف.

(٣٢) ساقطة في ف.

(٣٣) ف: ترى.

(٣٤) ف: + به.

(٣٥) ساقطة في ف.

(٣٦) سورة النساء: الآية ١٧٦.

(٣٧) ساقطة في ف.

(٣٨) سورة الانشقاق: الآية ١.

وهذا واضح<sup>(٣٩)</sup>. وقال أبو الحسن في قول أبي النجم<sup>(٤٠)</sup>:  
 فطالما وطالما وطالما سقى بكف خالد وأطعما  
 إنه ترك التأسيس بألف طال<sup>(٤١)</sup> من طالما، وكان ينبغي أن يجعلها  
 تأسيسا، لأنها قد خلطت بها وجعلت معها كالشيء الواحد، فصارت عنده  
 كألف سالم وحاتم وضارب وفاعل<sup>(٤٢)</sup>.

قال: ولكن أبا النجم ذهب إلى أن أصل ما كانت عليه طال وما قبل  
 التركيب<sup>(٤٣)</sup> معها<sup>(٤٤)</sup> وكفها إياها عن اقتضاها الفاعل [١٤٦ ب]- وكذلك  
 اعتقاد أصحابنا في قولهم: كثر ما تقومون<sup>(٤٥)</sup>، لأنها محمولة على نقيضها،  
 التي هي (٦٧ أ/ ٨٠ أ) قلما<sup>(٤٦)</sup> يقوم زيد. والعرب قد تجري الشيء مجرى  
 نقيضه، كما تجريه مجرى نظيره، ألا تراهم قالوا: جهل، كما قالوا: عليم،  
 وقالوا طويل كقصير، وشبعان كجوعان، وريان كعطشان. (وهو باب<sup>(٤٧)</sup>).

فقد علمت بهذا أن ما من قولنا قلما تقوم<sup>(٤٨)</sup> وطالما تفعل<sup>(٤٩)</sup> وكثر  
 ما تقومون<sup>(٥٠)</sup> مغرومة<sup>(٥١)</sup> عن الفاعل ومُنْهَية<sup>(٥٢)</sup> للفعل، وراعدة له عن

(٣٩) ف: ونحوهما.

(٤٠) في ديوانه ص ٢١١: الشطر الأول فقط (قطعة ١/٦٠) متبوعا بقوله: غلبت عادا وغلبت  
 الأعجماء. وكذلك في اللسان (عجم) ج ٢٧٩/١٥.

(٤١) ف: طالما.

(٤٢) ف: شاتم وكاهل.

(٤٣) التصحيح من ف، الأم: التي كتب.

(٤٤) ف: تقولن.

(٤٥) ف: قل ما.

(٤٦) ساقطة في ف.

(٤٧) ف: يقوم.

(٤٨) ف: يفعل.

(٤٩) ف: يقولن.

(٥٠) ف: معوضة. وهما بمعنى واحد. انظر اللسان (غرم) ٣٣١/١٥. وفي شعر علقمة بن عبدة:

وكل ما يسر الأقوام مغروم. انظر المفضليات ٤٠٣ (٤٨/١٢٠).

(٥٢) في اللسان (نهنه) ٤٤٨/١٧: النهنه: الكف. تقول: نهنه فلانا، إذا زجرته.

تطاوله (نحو الفاعل)<sup>(٥٣-)</sup> وإشرافه إليه. ولذلك<sup>(٥٤)</sup> ما وجب عندي، وعلى مقتضى الصنعة في رأيي أن 'تكتب طالما وقلما'<sup>(٥٥)</sup> جزءا واحدا موصولا (كما ترى)<sup>(٥٦-)</sup>، وذلك 'لأن الخط للعين'<sup>(٥٧-)</sup> بمنزلة اللفظ للأذن، واللفظ دليل المعنى، 'أي إذا'<sup>(٥٨-)</sup> اتصل المعنى اتصل اللفظ بلا خلاف، وكذلك أيضا<sup>(٥٩)</sup> إذا اتصل المعنى وجب اتصال الخط لأنه عوض مغروم<sup>(٦٠)</sup> عن اللفظ، 'وقد تقصيت هذه المسألة في كتابي المعرب في تفسير القوافي عن أبي الحسن الأخفش، فهذا أيضا<sup>(٦١-)</sup> مما<sup>(٦٢)</sup> يؤكد شدة التباس الفعل بالفاعل.. 'ألا ترى'<sup>(٦٣-)</sup> أنك إذا [١٤٧ أ] حذف المفعول لم تحتج إلى غرامة<sup>(٦٤)</sup> ولا تعويض منه.

فإن قلت: فقد<sup>(٦٥)</sup> يُحذف الفاعل ويُستغنى بالمفعول منه، نحو ضرب زيد، 'وشتم بكر'<sup>(٦٦-)</sup> كما يُستغنى بالفاعل عن المفعول، قيل (٦٧ ب/ ٨٠ ب) هذا أقوى دليل على ما نحن بسبيله. ألا ترى أن الفعل لما كان موضوعا على إسناده إلى الفاعل، وكونه حديثا عنه، ثم حذف

(٥٣) ف: للفاعل.

(٥٤) ف: وكذلك.

(٥٥) ف: يكتب طال ما وقل ما.

(٥٦) ساقطة في ف.

(٥٧) ف: أن الخط.

(٥٨) ف: فإذا.

(٥٩) ساقطة في ف.

(٦٠) ف: ومغروم.

(٦١) ساقطة في ف.

(٦٢) ف: ومما.

(٦٣) ساقطة في ف.

(٦٤) ف: + عنه.

(٦٥) ف: قد.

(٦٦) ساقطة في ف.

فاعله هنا عَوْضٌ منه<sup>(٦٧)</sup> المفعول فجعل حديثا عنه ومسندا إليه، لكنه بقي عليك أنه لم يُقَرَّرَ على صورته في حال كونه خبرا عن الفاعل فصيغ غير تلك الصيغة، ومثل غير ذلك المثال، فقليل: ضَرَبَ زيد<sup>(٦٨)</sup>، وأصله ضَرَبَ وأكرم محمد، وأصله أكرم<sup>(٦٩)</sup> احتشاما<sup>(٧٠)</sup> أن يرد الفعل موردا يتقاضى عليه الفاعل<sup>(٧١)</sup>، ثم لا يذكر بعده، وأُقيم<sup>(٧٢)</sup> انحراف المثال عن صورته إلى أخرى مقام كف الفعل بما عن الفاعل لغيره<sup>(٧٣)</sup> وهو الفعل في نحو<sup>(٧٤)</sup> قلما يقوم زيد.

وليس كذلك حال الفعل إذا<sup>(٧٥)</sup> كان معه مفعول بعد فاعله بل يأتي مأثي<sup>(٧٦)</sup> واحدا كقولك: ضرب زيد عمرا، وضرب<sup>(٧٧)</sup> [١٤٧ ب] زيد، وأكلت خبزا، وأكلت<sup>(٧٨)</sup>، واشترت مملوكا واشترت. فالفعل لا يغير بحذف المفعول كما يغير بحذف الفاعل، وهذا بيان وفرقان<sup>(٧٩)</sup>.

ولذلك<sup>(٨٠)</sup> أيضا<sup>(٨١)</sup>، ما تعجبوا من الفاعل دون المفعول فقالوا: <sup>(٨٢)</sup>

(٦٧) ف: عنه.

(٦٨) ساقطة في ف.

(٦٩) ساقطة في ف.

(٧٠) التصحيح من ف، وفي النسخة الأم: احتشاما. انظر اللسان: (حشم) ٢٥/١٥، وفيه: الحشمة الاستحياء. وفي حديث علي في السارق: «إني لأحتشم أن لا أدع له داء»: أي أستحي وأنقبض. وهو يتحشم المحارم، أي يتوقاها.

(٧١) ف: الفعل.

(٧٢) ف: فأقيم.

(٧٣) ف: وجعله لغيره.

(٧٤) ف: + قاف.

(٧٥) ف: إذ.

(٧٦) ف: مأثيا.

(٧٧) ف: ويضرب.

(٧٨) ساقطة في ف.

(٧٩) ساقطة في ف.

(٨٠) ف: وكذلك.

(٨١) ساقطة في ف.

(٨٢) ف: نحو.

(٨٣) ما أَقْوَمَ زيداً<sup>(٨٣)</sup>، وأحسن عمرا (٦٨ أ/ ٨١ أ) ولم يقولوا: ما أكل الخبز،  
 ولا ما أشرب الماء، لأنه مفعول، فهذا<sup>(٨٤)</sup> يؤكد عندك قوة حصة الفاعل  
 من الفعل، وضعف حصة المفعول به منه، فإذا قصر عنه<sup>(٨٥)</sup> فما أطلنا  
 بذكره<sup>(٨٥)</sup> لم يلزم دخوله معه في أحكامه. ألا تراك لا تؤنث الفعل  
 لتأنيث<sup>(٨٦)</sup> المفعول فتقول: ضربت هنداً أخوك، كما تقول ضربت هنداً  
 أخاك<sup>(٨٧)</sup> ولا تجمعهما أيضاً<sup>(٨٨)</sup> لجمع مفعوله، فتقول: ضربتا<sup>(٨٩)</sup> جاريتيك  
 زيد، كما تقول: ضربتا<sup>(٩٠)</sup> جاريتاك زيداً<sup>(٩١)</sup>، وضربن جواريك زيداً.  
 وعليه قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾<sup>(٩٢)</sup> في أقوى التأويلين  
 وكذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾<sup>(٩٣)</sup>، كذا  
 الوجه<sup>(٩٤)</sup> حالية عندنا، ومنه بيت الكتاب:<sup>(٩٥)</sup>  
 وَلَكِنْ دِيَاْفِي أَبُوهُ وَأُمُّهُ  
 بِحُورَانٍ يَعْصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ

(٨٣) ساقطة في ف.

(٨٤) ف: هذا.

(٨٥) ساقطة في ف.

(٨٦) ف: كتأنيث.

(٨٧) ساقطة في ف.

(٨٨) ساقطة في ف.

(٨٩) ف: ضربنا.

(٩٠) ف: ضربنا.

(٩١) ف: زيد.

(٩٢) سورة الأنبياء: الآية ٣.

(٩٣) ساقطة في ف.

(٩٤) ف: ف.

(٩٥) سورة المائدة: الآية ٧١.

(٩٦) ف: هذا أوجه.

(٩٧) سيبويه: ١/٦٣٣٦ الخزائن: ٢/٣٨٦، ٣/٢٩٣، ٤/٣٣٤، ٥٥٤/٤، الخصائص ١٩٤/٢،  
 هارون: معجم شواهد العربية. ١/٤٢-٤٣، والبيت للفرزدق. انظر: ديوانه: ١/٤٦.



[١٤٨ أ] فإذا لم تُسر إلى الفعل أحكام المفعول كما سرى إليه أحكام الفاعل في تذكيره لتذكيره، وتأنيثه لتأنيثه، وجمعه لجمعه، وإفراده لإفراده، لم يلزم أيضا أن يسري فيه<sup>(٩٨)</sup> عمومته وشياعه، فكما<sup>(٩٩)</sup> أنه لو قال: أيُّ امرأة ضربت زيدا فلها درهم، سرى في الفعل الشيع والعموم، كما سرى فيه التأنيث، فكان كل امرأة ضربت زيدا لها درهم.

كذلك أيضا إذا قال: أيُّ امرأة ضربها زيد فلها درهم، لم يلزم فيه الشيع، بل جوابه أنه إن ضرب واحدة كان لها درهم<sup>(١)</sup>، (٦٨ ب/ ٨١ ب) وإن ضرب امرأة<sup>(٢)</sup> غيرها من بعدها لم تستحق درهما. وذلك أنه لما<sup>(٣)</sup> لم يسر إلى الفعل التأنيث في قوله: أي امرأة ضربها زيد، فيسري فيه العموم<sup>(٤)</sup> لم يستحق زيد بضربه<sup>(٥)</sup> أكثر منها غير الدرهم الذي وجب عليه بضربه الأولى. وذلك أن الفاعل الذي أسند إليه الفعل مخصوص، وهو زيد، فخصوصه منع من شياعه، فلما لم يكن الفاعل<sup>(٦)</sup> مشاعا لم يكن الفعل الذي هو مساو<sup>(٧)</sup> له وجار<sup>(٨)</sup> في الشيع<sup>(٩)</sup> والخصوص مجراه، إلا<sup>(١٠)</sup> خصوصا [١٤٨ ب] كالفاعل. فأما الهاء في ضربها من قولك: أيُّ امرأة ضربها زيد فليست لتأنيث<sup>(١١)</sup>، إنما هي ضمير المفعول،

(٩٨) ف: إليه.

(٩٩) ف: وكما.

(١) ساقطة في ف.

(٢) ساقطة في ف.

(٣) ساقطة في ف.

(٤) ف: + أيضا.

(٥) ف: ضربه.

(٦) ف: الفعل.

(٧) ف: مُساوٍ.

(٨) ف: جار.

(٩) ف: الشيع.

(١٠) ساقطة في ف.

(١١) ف: + الفعل.

ألا ترى أن الفعل لا يلحق التانيث<sup>(١٢)</sup> هاءاً أبداً.

فإذ<sup>(١٣)</sup> قد توطأ<sup>(١٤)</sup> لنا الموضع<sup>(١٥)</sup> واستقرت مذاهبه<sup>(١٥)</sup> فيما أوردناه من حجاجنا، فقول<sup>(١٦)</sup> محمد<sup>(١٦)</sup> بن الحسن<sup>(١٧)</sup>: أيُّ عبيدي ضربته فهو حر، الفعل فيه مسند إلى مخصوص - هو التاء - فخص الفعل ولم يشع. فمتى وقع ضرب<sup>(١٨)</sup> منه<sup>(١٨)</sup> لأحدهم حر<sup>(١٩)</sup> وحده، لأن الفعل موضوع وضع<sup>(٢٠)</sup> الخصوص لخصوص فاعله، وهو التاء. وإذا<sup>(٢١)</sup> (٦٩/أ ٨٢) قال: أي عبيدي ضربك فهو حر، فالفعل مسند إلى ضمير أي وهي<sup>(٢٢)</sup> للعموم والشياع، وذلك الضمير هو أي في المعنى، لأن ضمير الشيء هو الشيء معنى<sup>(٢٣)</sup>، وإن لم يكن إياه لفظاً. فإذا كان الفاعل مشاعاً شاع عمومته في الفعل المسند إليه على ما مضى، فصار كل من ضربك من عبيده<sup>(٢٤)</sup> حراً، حكماً فيهم<sup>(٢٥)</sup> شائعاً معمولاً بعموم الفاعل. فهذا جواب المسألة معللاً.

فإن قلت: فلو قال: أيُّ عبيدي ضرب<sup>(٢٦)</sup>، فهو حر، ما كان يكون جوابه، فإن محمداً لم [١٤٩ أ] ينص على هذه المسألة؟ ولكن الذي يفتي

(١٢) ف: علم التانيث.

(١٣) ف: فإذا.

(١٤) ف: الموضع لنا.

(١٥) ف: مذاهبنا.

(١٦) التصحيح من ف، الأم: قول.

(١٧) ساقطة في ف.

(١٨) ساقطة في ف.

(١٩) في اللسان (حر) ٢٥٠/٥: حرَّ يحرُّ، إذا عتق وصار حراً.

(٢٠) ف: موضع.

(٢١) ف: فإذا.

(٢٢) ف: وهو.

(٢٣) ف: معناه.

(٢٤) التصحيح من ف، الأم: عبيدي.

(٢٥) ف: منه.

(٢٦) ف: ضرب.

به الفقيه<sup>(٢٧)</sup> إن الذي يُحَرِّمُ منهم أولُ مضروب دون من يضرب منهم من بعده<sup>(٢٨)</sup>. فإن قلت: ولم والفعل ها<sup>(٢٩)</sup> هنا مسند إلى ضمير أي، وأي شائعة معوم<sup>(٣٠)</sup> بها كما ترى؟.

قيل هو كذلك، إلا أنه وإن كان مرفوعاً في اللفظ، فإنه مفعول في المعنى، فالفاعل إذا لم يذكر، فهو<sup>(٣١)</sup> مجهول، لا مخصوص 'ولا معوم<sup>(٣٢)</sup> ولا يَعْتَقُ<sup>(٣٣)</sup> مملوك إلا بيقين، وإلا فهو<sup>(٣٤)</sup> على استرقاقه 'وملكه. ووكد<sup>(٣٥)</sup> عندك<sup>(٣٦)</sup> أن ما<sup>(٣٧)</sup> لم يسم فاعله، وإن كان مرفوعاً 'لإسناد الفعل إليه نحو ضُرب زيد، وشُتم عمرو<sup>(٣٨)</sup>، فإنه على معنى المفعول به، وقريب في الحكم منه - لأن<sup>(٣٩)</sup> الفاعل، وإن لم يذكر، (٦٩ ب/ ٨٢) فإنه في حكم المذكور- قول<sup>(٤٠)</sup> الله 'جل وعز'<sup>(٤١)</sup>: ﴿وَخَلَقَ<sup>(٤٢)</sup> الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا<sup>(٤٣)</sup>﴾،

(٢٧) ف: + فيها.

(٢٨) ف: بعد.

(٢٩) ساقطة في ف.

(٣٠) ف: معوم.

(٣١) ف: وهو.

(٣٢) ساقطة في ف.

(٣٣) ف: يَعْتَقُ.

(٣٤) ف: هو.

(٣٥) ف: ويؤكد.

(٣٦) ساقطة في ف.

(٣٧) ف: إنما.

(٣٨) ساقطة في ف.

(٣٩) ف: ان.

(٤٠) ف: قال.

(٤١) ف: سبحان.

(٤٢) ف: خلق.

(٤٣) سورة النساء: الآية ٢٨.

وقوله<sup>(٤٤)</sup>: ﴿خُلِقَ<sup>(٤٥)</sup> مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ﴾<sup>(٤٦)</sup> وقال<sup>(٤٧)</sup> مع ذلك: ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ<sup>(٤٨)</sup> الَّذِي خَلَقَ<sup>(٤٧)</sup> خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾<sup>(٤٩)</sup>، وقوله<sup>(٥٠)</sup>: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ﴾<sup>(٥١)</sup> إلى غير ذلك من الآي في هذا المعنى<sup>(٥٢)</sup>.

ويدل عليه أيضا قوله عز اسمه<sup>(٥٣)</sup>: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ [١٤٩ ب] رِجَالٌ﴾<sup>(٥٤)</sup> أي يسبح له رجال. فذلك المحذوف لفظا المضروب عنه صفحا<sup>(٥٥)</sup> في حكم الملفوظ به<sup>(٥٦)</sup> الخارج إلى استماعه<sup>(٥٧)</sup>، ومثله بيت الكتاب<sup>(٥٨)</sup>:<sup>(٥٩)</sup>

لِيُبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ  
(وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ<sup>(٦٠)</sup>)  
فكأنه<sup>(٦١)</sup> قال: لِيُبِكَ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ<sup>(٦٢)</sup>

(٤٤) ساقطة في ف.

(٤٥) التصحيح من ف الأم: وخلق.

(٤٦) سورة الطارق: الآية ٦.

(٤٧) ساقطة في ف.

(٤٨) الأم: - الأعلى.

(٤٩) سورة العلق: الآية ٢-١.

(٥٠) ف: وقال.

(٥١) سورة الحجر: الآية ٢٦، المؤمنون (١٢)، ق (١٦).

(٥٢) ساقطة في ف.

(٥٣) ف: وقال.

(٥٤) سورة النور: ٣٥-٣٦.

(٥٥) ساقطة في ف.

(٥٦) ساقطة في ف.

(٥٧) ساقطة في ف.

(٥٨) ساقطة في ف.

(٥٩) سيبويه ١/١٤٥، ١٨٣، ١٩٩، وينسب إلى لبيد والمهلهل، ولزرد أخي الشاخ. ونسب أيضا إلى الحارث بن ضرار والحارث بن نبيك النهشليين. انظر أيضا الخزانة ١/١٤٧، العيني ٢/٤٥٤، هارون: معجم شواهد العربية ١/٨٣.

(٦٠) ساقطة في ف.

(٦١) ف: كأنه.

(٦٢) ساقطة في ف.

فكذلك إذا<sup>(٦٣)</sup> قال: أي عبيدي 'ضرب، فكأنه قال: أي عبيدي<sup>(٦٤)</sup>  
ضربه ضارب فهو حر. فضارب كما ترى ليس من أسماء العموم، فوجب  
تخصيص الفعل، فلم يُجر (أكثر من الأول<sup>(٦٥)</sup>، فأعرفه (إن شاء الله  
تعالى<sup>(٦٦)</sup>

#### تمت المسألة

(نقلت من خط أبي الحسن علي بن عبدالرحيم

ابن الحسن السلمي، المعروف بابن العبار

والحمد لله وحده، وصلى الله

على نبيه سيدنا محمد،

وعلى آله وصحبه

وسلم<sup>(٦٧)</sup>)

---

(٦٣) ساقطة في ف.

(٦٤) ساقطة في ف.

(٦٥) ف: إلا الأول.

(٦٦) ساقطة في ف.

(٦٧) ف: والحمد لله وحده، وصلواته على نبيه محمد خير خلقه، وعلى آله وصحبه وعترته الطاهرين  
وسلم تسليماً إلى يوم الدين. وحسبنا الله ونعم الوكيل. وبالحاشية ما نصه: قوبلت فصحت.

## المصادر والمراجع

- ابن الأثير، أبو الحسن عز الدين علي بن محمد: الكامل في التاريخ، ٩ أجزاء. القاهرة، ١٣٤٨/١٩٢٩.
- أسعد طلس: «أبو الفتح بن جني»، مجلة المجمع العلمي العربي - دمشق، العدد ٣٠ (١٣٧٤هـ/١٩٥٥م)، ص ٤٤٠-٤٥٧.
- بروكلمان، كارل: Geschichte der Arabischen Litterature, Leiden, vols. I-II (1898-1902); Suppl. I-III (1937-1942); vols. I-III (1943-1949).
- البغدادي، إسماعيل باشا بن محمد، هدية العارفين: أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، ٤ أجزاء. إستانبول، ١٣٧١هـ/١٩٥١م.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ٤ أجزاء. بولاق، ١٢٩٩هـ/١٨٨١م.
- التبريزي، الخطيب أبو زكريا يحيى بن علي: الوافي في العروض والقوافي، تحقيق فخر الدين قباوه وعمر يحيى، ط ٢. دمشق ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.
- جب، ج. هـ.، كريمز، ليفي برونسسال وآخرون: Encyclopaedia of Islam (New edition), 3 vols. to date, Leiden - London, 1960.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان: التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله السكري، تحقيق أحمد ناجي القيسي وآخرين، بغداد، ١٣٨١هـ/١٩٦٢م.
- الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ٣ أجزاء. القاهرة، ١٩٥٢هـ/١٩٥٧م.
- سر صناعة الإعراب، تحقيق مصطفى السقا وجماعة، ج ١. القاهرة، ١٩٥٤.
- الفسر، تحقيق محمد مهدي أحمد، (رسالة دكتوراه على الآلة الكاتبة)، جامعة سانت أندروز - اسكتلندا، ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م.
- اللمع في العربية، تحقيق حسين محمد شرف. القاهرة، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- كتاب المقتضب، تحقيق ادغر برويستر، ليسك، ١٩٠٤.
- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني: لسان الميزان، ٦ أجزاء. حيدر آباد الدكن، ١٣٣١هـ/١٩١٢م.
- حسام سعيد النعيمي: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني. بغداد، ١٤٠١هـ/١٩٨٠م.

- الخطيئة، جرول بن أوس: ديوان الخطيئة بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني، تحقيق نعمان أمين طه. القاهرة، ط ١ ١٣٧٨هـ/١٩٥٨م.
- ابن خلكان، أبو العباس أحمد بن محمد: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، ٨ أجزاء. بيروت ١٣٨٨-١٣٩٢هـ/١٩٦٨-١٩٧٢م.
- سعيد الأفغاني: في أصول النحو. دمشق، ١٣٨٣هـ/١٩٦٤م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر:
- (١) الكتاب، مع شرح شواهد للأعلم الششمري وبهامشه تقارير وزبد من شرح أبي سعيد السيرافي، جزآن. بولاق، ١٣١٦هـ/١٨٩٨م.
- (٢) الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، ٥ أجزاء. القاهرة، ١٣٨٥-١٣٩٧هـ/١٩٦٦-١٩٧٩م.
- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، جزآن. القاهرة، ١٣٨٤-١٣٨٥هـ/١٩٦٤-١٩٦٥م.
- الشياني، محمد بن الحسن بن فرقد: كتاب الأصل، تحقيق أبو الوفاء الأفغاني، حيدر آباد، ١٣٨٠-١٣٩٣هـ/١٩٦٦-١٩٧٣م.
- صالح فاضل السامرائي: ابن جني النحوي. بغداد ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.
- طاش كبري زاده، أحمد بن مصطفى: مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم. حيدر آباد، ١٣٢٨هـ/١٩١٠م.
- ابن عبد ربه، أبو عمر أحمد بن محمد: العقد الفريد، ٥ أجزاء. القاهرة ١٣٥٣هـ/١٩٣٥م.
- عبدالسلام محمد هارون: معجم شواهد العربية، جزآن. القاهرة، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
- عبدالفتاح شلبي: أبو علي الفارسي: حياته ومكانته بين أئمة النحو وآثاره في القراءات والنحو. القاهرة ١٣٧٧هـ/١٩٥٨م.
- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبدالغفار: المسائل العسكرية، تحقيق إسماعيل أحمد عمارة. الأردن، ١٤٠٢هـ/١٩٨١م.
- ابن العماد الحنبلي، عبدالحى بن الحسن: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ٨ أجزاء. القاهرة ١٣٥٠هـ/١٩٣١م.
- عمر بن أبي ربيعة المخزومي: ديوان عمر...، بعناية محمد محي الدين عبدالحميد. القاهرة، ط ٢، ١٣٨٠هـ/١٩٦٠م.

عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين، ١٥ جزءا. دمشق ١٣٦٧-١٣٨٣هـ/ ١٩٤٧-١٩٦١م.

العيني، محمود بن أحمد العتايي: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (على هامش خزانة الأدب للبغدادى)، ٤ أجزاء. بولاق ١٢٧٧هـ/ ١٨٦٠م.  
أبو الفداء، الحافظ بن كثير الدمشقي: المختصر في أخبار البشر. القاهرة، ١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م.

الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة: ديوان الفرزدق، تحقيق كرم البستاني، جزآن. بيروت، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م.

فؤاد سيد، فهرس المخطوطات المصورة (معهد إحياء المخطوطات العربية)، ٣ أجزاء. القاهرة، ١٣٧٤-١٣٨٠هـ/ ١٩٥٤-١٩٦٠م.

ليفني ديلا فيدا: Elenco dei Manoseritti Arabi Islamici della Biblioteca Vaticana, Rome, 1935.

المفضل بن محمد الضبي: المفضليات، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون. القاهرة، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.

ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري: لسان العرب، طبعة مصورة عن طبعة بولاق، ١-٢٠ (في ١٠ مجلدات)، د.ت.

مولوي معين الدين ندوي وآخرون: Catalogue of the Arabic and Persian Manuscripts in the Oriental Public Library at Bankipore, (Arabic MSS. Vols. 4-5,10,12-13,15,18-25), Caluctta, 1326-61/1908-42.

الناطقة الذبياني، زياد بن معاوية: ديوان الناطقة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٧م.

أبو النجم العجلي، الفضل بن قدامة: ديوان أبي النجم العجلي: شعره ورجزه، صنعه وشرحه علاء الدين أغا، الرياض، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق الوراق: الفهرست. القاهرة، د.ت.

هوتسمان م. وفنسك أ. وآخرون: Encyclopaedia of Islam (Old edition), 4 vols., London 1913-1924.

ياقوت الحموي، أبو عبدالله الرومي: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، (= معجم الأدباء) تحقيق مارجوليوث، ٧ أجزاء. لندن، ١٩٢٣-١٩٣٤.